يواجه نظام جنوب افريقيا تناقضات عميقة داخل نظامه الاقتصادي · ويبدو انه غير قادر على تجاوزها الا بالقمع ، او عبر اجراءات شكلية غير فعالة · كل هذا من اجل المحافظة على مبادئه العنصرية وامتيازات البيض الاستثنائية · ومع ذلك ، ورغم جميع المحاولات التي اتخذت لشق صفوفها ، اكدت الجماهير الافريقية على وعيها الاجتماعي والقومي ·

العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ·

كان نظام **العمل العبري** ، احد الاساليب الرئيسية للاستيطان الصهيوني الى جانب مبدأ الملكية القومية للارض · والهدف هو الاستغناء عن اليد العاملة العربية في المؤسسات اليهودية ، وحماية الانتاج اليهودي عبر مقاطعة المنتوجات العربية · وكانت وظيفة الهستدروت هو العمل على تشييد المجتمع اليهودي وترسيخ النموذج الجديد للعامل اليهودي ·

لكن مثالية المساواة هذه ، لم تصمد امام المفارقات الاجتماعية الناتجة عن وصول دفعات ضخمة من المهاجرين اليهود الشرقيين ، الذين شكلوا في بادىء الامر « قطاعي قطع الاخشاب وحمالي المياه » · كما ان التصنيع الذي شجعته الهجرة الاوروبية ومساندة « الدياسبوار » الشتات ، ادى الى اندماج السكان العرب الذين بقوا في اسرائيل باقتصاد الدولة ، والذين بدأوا يشكلون تدريجيا الطبقة الكادحة ·

لكن القيود التي وضعت امام التنقل وحق التنظيم للعمال العرب ، ساهمت في كبح منافسة الايدي العاملة العربية ذات الاجور المنخفضة ·

يصف صبري جريس في كتاب « العرب في اسرائيل » ، الشروط المعيشية للفلاح العربي ، القابع في قريته المهددة بالاختناق (نقص في الاراضي والوسائل التقنية ، بيع المنتوجات بأسعار متدنية) · وللعامل العربي ، الذي يعمل في المزارع وورش البناء ومختلف الخدمات اليهودية · فهو « غير منظم » ومعرض بالتالي لخطر الطرد والبطالة ·

واذا كان وضع العمال العرب قد تحسن في السنوات الاخيرة · فالتعليلات الصهيونية موجودة في وثيقة كيننغ · يقول متصرف لواء الشمال : « الفارق الشاسع بين العرض والطلب على الايدي العاملة في الاقتصاد بكل فروعه وخاصة فرع البناء وورش اصلاح السيارات وكل الاعمال اليدوية بشكل عام · والتبعية التي تميز فروع اقتصاد كثيرة مرتبطة بهذه الايدي العاملة » · ويبدي قلقه « كثرة عدد العمال العرب في المصانع والمشاريع قد يؤدي الى الاسراع في عملية الاحتكاك بين اليهود والعرب · ومن شأن ذلك ان يتطور الى اصطدامات غير مسيطر عليها » · « وخوفا من سيطرة حزب راكح على لجان العمل » · ويقترح بالتالي : « وضع اتفاقات مناسبة مع كل ادارة مشروع او معمل خاضع « لقانون استثمار رأس المال » في المناطق الحساسة ، بحيث لا يزيد عدد العمال العرب فيها عن نسبة ٢٠٪ والتوصل الى تسوية مع مصادر التسويق المركزية للمواد الاستهلاكية على انواعها ، يكون من شأنها تحديد الوكلاء العرب ووضع العقبات امامهم بغرض منع اعتماد السكان اليهود على الوكلاء العرب وخاصة في اوقات الطوارىء (٣٥) »·

كما سبق وذكرنا ، فالتشابه صارخ بين مصير العامل الافريقي المقيم في البانتوستان ، والمواطن الفلسطيني في الارض المحتلة الذي يعمل في اسرائيل ·